

باحث في العلوم القانونية نشر الثقافة القانونية أحد الاهتمامات وُسجت حول هذا القانون نظريات ودراسات فقهية شملت مختلف الميادين والفروع المرتبطة بالنظام القانوني الدولي ككل. وفي خضم ذلك يتم طرح تساؤل جوهري حول مصير القانون الدولي أمام الانتهاكات المتالية لقواعده التي وُضعت لا يتم انتهاكها وإنما لاحترامها وتطبيقها من طرف المخاطبين بها وعلى رأسهم الدول. وما دام أنه يتم الدهس على المبادئ التي قامت من أجلها منظمة الأمم المتحدة وُوضعت قواعد قانونية دولية. بما يعنيه ذلك من توقيع الجزاء والعقاب على كل مخالفه وخرق لقواعد التي ينص عليها. فإنه ومن الناحية العملية يبقى تطبيق القانون الدولي على أرض الواقع بعيد عن المأمول ومخيباً لكل الآمال. بحيث أنه لا يمكن الحديث عن سلم أو أمن دولي في ظل أوضاع الحروب والقلائل والاضطرابات التي تعرفها مختلف مناطق العالم. هذه الأفعال التي تتخذ مختلف الأشكال والأساليب وتمارس في أحيان كثيرة في واسحة النهار وبطرق بشعة لا تخفي على أي متتبع. حتى أصبحت هذه الهيئة وبأجهزتها المختلفة تكتفي فقط بالتنديد وبالتصريحات الشفوية والكتابية المعبرة عن الأسف والاستياء مما يقع من انتهاكات للقانون الدولي. لقد قامت هيئة الأمم المتحدة في الأساس لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهي أحد المقاصد الأساسية التي تبنتها في ميثاق سان فرانسيسكو المؤسس لها، وتقنين القانون الدولي وصياغة قواعده جاء لتجسيد هذا المقصد الذي كان منطلق لولادة نظام قانوني دولي. حتى باتت هناك ما يُطلق عليها ببُؤر التوتر في الإشارة إلى المناطق التي تشهد هذه الاضطرابات. ورغم المساعي الدولية التي تبذل التي لا يمكن إنكارها لتطوير قواعد القانون الدولي في اتجاه تنفيذ مقتضياته على أرض الواقع، فالآلية القرارات على سبيل المثال التي تصدرها سواء الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن، غالباً ما لا يتم الالتفات لها ولا يتمأخذها على محمل الجد وتطبيقاتها من قبل الدول التي تهمها هذه القرارات، كما أن التحقيقات التي تُجرى على الصعيد الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة غالباً ما تواجه صعوبات ولا تخرج بالنتائج المرجوة، من خلال من المحكمة صلاحية وسلطة متابعة ومحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء، بل إن هذه المحكمة التي أنشئت سنة 2002 ماتزال تواجه تحدي مصادقة الدول على نظامها الأساسي المنशئ لها. ومما لا جدال فيه أن الانتهاكات المتالية للقانون الدولي يجعل من هذا الأخير مجرد نوايا وأمال مكتوبة، لا ترقى لدرجة القانون الذي من خصائصه الجوهرية الإلزامية وترتيب الجزاء عن مخالفته ولو بالقوة المشروعة إن اقتضى الحال.